واصل الرد على خروقات «اتفاق إدلب» في الشمال

الجيش يصد «مغاوير الثورة» قرب التنف.. وطيران أميركا يغطي انسحابهم

حماة - محمد أحمد خبازي
حمص - نبال إبراهيم

واصل الجيش العربي السوري رده على خروقات مجموعات إرهابية لـ«اتفاق إدلب»، وتصدى لميليشيا «مغاوير الثورة» المدعومة من الاحتلال الأميركي في البادية الشرقية، على حين قام طيران الأخير بتغطية انسحاب مسلحي الميليشيا.

وذكر مصدر ميداني في البادية الشرقية لـ«الوطن»، أن وحدة من الجيش والقوات الرديفة أحبطت هجوم شنته عناصر إرهابية مسلحة تابعة لما يسمى «مغاوير الثورة» المدعوم من أميركا باتجاه نقاطها ومواقعها الواقعة بمحيط منطقة ٥٥ كم على اتجاه جنوب شرق منطقة التنف في أقصى ريف حمص الشرقي، وذلك بعد اشتباكات عنيفة أسفرت عن مقتل ٦ إرهابيين على الأقل وإصابة آخرين منهم وتدمير عربتين على حين لاذ من تبقى من الإرهابيين بالفرار بتغطية من الطيران الأميركي.

ونعت «مغاوير الثورة» في بيان نشرته عبر حسابها في «تويتر»، الإرهابيين محسن المحمود، وصالح أحمد المحمد، وقصاب حسن المحمود، موضحة أنهم قتلوا في مواجهات مع الجيش السوري، وزعمت أن الأخير هو من بادر إلى الهجوم ليلة أول من أمس، من محور زركا غرب «منطقة الـ٥٥»، التابعة لمنطقة التنف التي يسيطر عليها الاحتلال الأميركي.

قوة من الجيش العربي السوري في ريف إدلب ترصد تحركات الإرهابيين (عن الانترنت)

في ظل هذه التطورات، جدد الطيران الحربي في سلاح الجو السوري غاراته على تجمعات لتنظيم داعش الإرهابي على اتجاه وادي عويرض والمحطة الثانية بالبادية الشرقية في ريف حمص الشرقي وأوقع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وكبده خسائر جديدة بالأرواح والعتاد.

من جهة ثانية، أفاد مصدر في قيادة شرطة محافظة حمص «الوطن» بأن فرع الأمن الجنائي في المحافظة تمكن من إلقاء القبض على عصابة مؤلفة من ستة أشخاص وهم: (ع، ج) و(ع، س) و(خ، ع) و(ج، ع) و(ع، ش) و(ع، ح) لقيامهم بسرقة العديد من الدراجات النارية ومحتويات المنازل بمدينة حمص وإخفائهم المسروقات بمستودع بحي المهاجرين وضبط بحوزتهم بندقيتين حربيتين، لافتاً إلى أنه تم استرداد بعض المسروقات وتسليمها لأصحابها أصولاً، وسيتم تقديم المقبوض عليهم إلى القضاء المختص لينالوا جزاءهم العادل.

شمالاً، واصلت المجموعات الإرهابية المسلحة المتمركزة في قطاعي ريف حماة وإدلب من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب»، خرقها المتكرر للاتفاق، بتسللها نحو نقاط الجيش العسكرية المثبتة على أطراف تلك المنطقة لاستهدافها بقذائف الهاون والصواريخ.

وأكد مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش كثّف من استهدافاته بمدفعيته الثقيلة لمواقع وتحركات المسلحين في قرى وبلدات لطمين والصياد وكفر زيتا ومحيط مورك ومعركبة والجنابرة بريف حماة الشمالي، وعلى محور السرمانية بسهل الغاب الغربي، وذلك رداً على خرق تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وميليشيات مسلحة متحالفة معه لـ«اتفاق إدلب» وهو ما أدى لمقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

كما دك الجيش بمدفعيته مواقع وتجمعات للإرهابيين في بلدات سحال وفرجة والخوين والمشيرفة وأم جلال وتل خزنة واللويبدة وسكيك والكتيبة المهجورة على المحور الجنوبي الشرقي لإدلب، رداً على اتخاذ الإرهابيين قطاع إدلب من «منزوعة السلاح»، منصة لعملياتهم الهجومية على نقاط الجيش العسكرية، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتاد حربي، ومنه مرابض صواريخ وعربات بيك آب مركب عليها رشاشات.

في غضون ذلك، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، تحليق طائرات استطلاع، رجح أنها روسية، في سماء الريف الشرقي من إدلب، إضافة إلى تأكيده استهداف الجيش للإرهابيين في محاور بريف جسر الشغور الغربي، ومناطق في جبل التركمان وجبل الأكراد في الريف الشمالي الشرقي للاذقية.

وكان «المرصد»، أكد اندلاع اشتباكات الجمعة على محاور في محيط بلدة مارع في ريف حلب الشمالي بين الميليشيات المسلحة من جهة ومسلحي ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية من جانب آخر استمرت إلى ما بعد منتصف ليل الجمعة – السبت.

البرلمان العربي يدعو (الجامعة) لإعادة سورية إلى مقعدها والعمل العربي المشترك

وكالات

وجه البرلمان العربي، دعوة إلى جامعة الدول العربية من أجل إعادة سورية برئاسة الرئيس بشار الأسد إلى مقعدها في الجامعة والعمل العربي المشترك.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية، أن البرلمان العربي، وجه دعوة إلى جامعة الدول العربية من أجل إعادة سورية برئاسة الرئيس بشار الأسد إلى العمل العربي المشترك، بعد سبع سنوات من قرار الجامعة تعليق أنشطة سورية في مختلف مؤسساتها.

وبينت الوكالة، أن الدعوة لإنهاء تعليق الأنشطة السورية في الجامعة العربية جاءت في بيان وزع الجمعة موجه إلى «مجلس جامعة الدول العربية واللجان المعنية وكل الهيئات والمؤسسات العربية».

وأضافت: إن البيان دعا مجلس الجامعة العربية وباقي المؤسسات العربية إلى «العمل والتنسيق من أجل إعادة سورية إلى الفضاء العربي مساهمة في تحقيق الحلول السياسية التي تمكن الشعب السوري من تحقيق وحدته على أراضيه ومن العيش الآمن بما يجمع قواه الوطنية بعيداً عن أي نزعة طائفية أو إقصاء».

وأكد بيان البرلمان العربي على «الوقوف إلى جانب الشعب السوري في أزمته التي يمر بها».

وتعد دعوة البرلمان العربي إشارة إلى أن الجامعة العربية يمكن أن تتحرك لإعادة تمثيل سورية في مؤسساتها بعد تعليق أنشطتها في تشرين الثاني عام ٢٠١١.

مقعد سورية في الجامعة العربية شاغراً منذ أكثر من ٦ سنوات (عن الانترنت – أرشيف)

وقال دبلوماسيون، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية: إن «إنهاء تعليق الأنشطة السورية في مؤسسات الجامعة العربية يتطلب موافقة مجلس الجامعة العربية بالإجماع، لكن يمكن لدول أعضاء فيها إبداء تحفظها من دون أن يمنع ذلك سريان القرار».

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط قال لصحيفة «البيان» الإماراتية في نيسان الماضي: إن «قرار تجميد المقعد السوري في الجامعة العربية في تقديري قرار متسرع جداً»، لافتاً إلى وجود نقاشات من أجل تغيير مواقف بعض الدول العربية، التي ترى أن هذا التصرف يجب أن يعاد النظر فيه.

وأبدت سورية ترحيبها واستعدادها للعودة إلى تفعيل علاقاتها العربية، بعد بروز عدة مؤشرات على رغبة عربية في ذلك، وكان أولها التحول في الموقف السعودي الذي ظهر على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير ورحب به وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم من موسكو، وثانيها لقاء المعلم مع وزير الخارجية البحريني خالد بن محمد آل خليفة في الأمم المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة، بالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري إلى دمشق وكشفه عن أن هناك تغير في الأوساط الرسمية العربية تجاه سورية، وانتهاءً بزيارة الوفد البرلماني الأردني إلى دمشق ولقائه الرئيس الأسد، وما تبع هذه الزيارة من مسيرات في الأردن مؤيدة للرئيس الأسد ولاستعادة العلاقات مع سورية.

والأسبوع الماضي، دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، إلى فتح صفحة جديدة في التعامل مع الأزمة السورية وفق مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض وتستهدف إنهاء الأزمة.

وأضاف: «يجب أن تكون حماية سورية والحفاظ على وحدتها واستقلاليتها وحماية الشعب السوري، هو الهدف الذي تتكاتف جميع الجهود من أجله».

قولاً واحداً

اللجنة الدستورية الخروج الصعب

مازن بلال

حسب تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، فإن اللجنة الدستورية اكتملت بعد الاتفاق على «الثلث» الخاص بالمجتمع المدني، في وقت تحدث فيه المبعوث الدولي لسورية، ستيفان دي ميستورا، أنه سيبحث مع الدول الضامنة هذه اللجنة في مطلع الأسبوع، وتبدو هذه التطورات بداية جديدة لاستئناف مسار سوتشي الذي رفضته الولايات المتحدة، ودعت لاستئناف العملية السياسية في جنيف.

عملياً فإن اللجنة الدستورية بتمثيلها الحالي تشكل أمراً واقعاً بالنسبة للولايات المتحدة، فتشكيلتها التي تضم طيفاً معارضاً دعمته الولايات المتحدة سابقا بشكل قوي؛ لم تعد ترضاها واشنطن التي باتت ترى تصورات الحل من خلال الصراع مع روسيا بالدرجة الأولى، وتطويق إيران وعزلها بشكل كامل عن شرق شواطئ المتوسط، فاللجنة الدستورية على المستوى الدولي لا تمثل حلاً واضحاً، وتشبه مسار أستانا عموماً الذي فرض حلولاً على الأرض من دون أن يشكل مخرجاً نهائياً للأزمة السورية.

بالنسبة لموسكو فإن اكتمال اللجنة الدستورية يشكل تهيئة لبيئة خاصة بالحل السورية، وحتى لو كان جنيف في النهاية نقطة الالتقاء الدولي فإن روسيا ترى في تراكم الحلول السياسية جزءاً من تسهيل الحل السياسي عموما، والاحتمالات القادمة وفق التصور الروسي تتعلق بأمرين:

– الأول الوصول إلى جنيف بحزمة سياسية يصعب على الدول الغربية رفضها بالكامل، فيظهر سياق للحل ستدخله الولايات المتحدة وفق شروطها ومن دون تغير السياق بالكامل، وفيما لو تحقق هذا الأمر فإن موسكو ستحقق توازناً سياسياً يضمن لها الوجود الطويل في الشرق الأوسط عموماً.

ضمن هذا الاحتمال فإن الولايات المتحدة تتعامل مع شرقي الفرات كنقطة ارتكاز يمكن من خلالها فرض توازنها الخاص، ليس عبر الضغط على الحل السياسي بل أيضاً لدفع تركيا للعب دور مختلف داخل التفاوض السياسي مع إيران وروسيا، ويبدو أن واشنطن تدير اللعبة مع أنقرة بشكل مختلف نظرا لحساسية الوضع التركي، فهي لا تسعى لقلب تحالفاتها مع موسكو بقدر التأثير في مواقفها لرسم التوازن بشكل يعرقل مهام موسكو الدولية وليس الإقليمية، فالموقف التركي بالنسبة للولايات المتحدة هو «كبح» التحرك الروسي دولياً عبر إبقاء نقاط التوتر المشتعلة.

– الاحتمال الثاني يتعلق بعدم قدرة اللجنة الدستورية على تقديم حالة سياسية مختلفة يمكنها التأثير في مسار جنيف، وفي هذه الحالة فإن العملية التي تسير عليها اللجنة الدستورية تصبح غاية، لأنها تدفع العديد من الدول للتعامل مع هذه «العملية»، فتصبح اللجنة الدستورية نقطة تماس لمواقف الدول.

ضمن عملية اللجنة الدستورية هناك تلاق للمواقف وفق المنطق الروسي، ومساحة مهمة تؤسس لتفاوض جديد على المستوى الدولي وليس السوري، فليس مهماً انفجار التناقضات في عمل اللجنة، بل الجهد الدبلوماسي المقدم لحل الخلافات وإيجاد الحلول، وهذا الرهان الروسي يحتاج إلى جهد من أطراف دولية أخرى؛ لتصبح العملية توافقات عامة قادرة على التعامل مع كل تعقيدات الأزمة السورية.

تبدو جميع الاحتمالات السابقة عائمة على إمكانية إعلان هذه اللجنة، وإلى قدرة المبعوث الدولي في أيام عمله الأخيرة على تمرير الأمر إلى الأمم المتحدة لجعل الجهد الدولي أرضية لشرعية هذه اللجنة، وبانتظار الأسبوعين القادمين فإن احتمالات المواجهات الديبلوماسية لا تزال قائمة حول اللجنة الدستورية وغيرها من المواضيع العالقة.

المباحثات بشأن «الدستورية» على نار حامية بين ضامني «أستانا»

لافرنتييف في طهران.. وظريف: جاهزون للإعلان عنها قريباً

وكالات

بينما أعلن وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس أنهم جاهزون لإعلان لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي نهاية الأسبوع المقبل، وصل الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشأن السوري ألكساندر لافرنتييف إلى طهران لبحث أحدث التطورات المتعلقة بسورية.

ونقلت مواقع إلكترونية عن ظريف قوله، أمس: إنهم «جاهزون لإعلان اللجنة الدستورية السورية نهاية الأسبوع المقبل»، وجدد تأكيد مواقف إيران بأن وجودها في سورية هو «بدعوة من الحكومة السورية، وعندما يطلبون منا المغادرة سنغادر».

على خط مواز، أعلن السفير الروسي في طهران، ليفان جاغاريان، في تصريح نقلته وكالة أنباء «فارس»، أن الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشأن السوري وصل إلى طهران أمس، وقال: إن لافرنتييف سيلتقي بعد الظهر كبير مساعدي الخارجية الإيرانية في الشؤون السياسية الخاصة حسين جابري أنصاري للبحث حول أحدث التطورات المتعلقة بسورية.

تصريحات ظريف وزيارة لافرنتييف لطهران تأتي بعد يوم واحد من إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن الدول الضامنة لمسار أستانا روسيا وإيران وتركيا أعدت بشكل عام قائمة المشاركين في لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي وتنوي تسليمها للمبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا في الأسبوع القادم.

وقال لافروف للصحفيين حينها، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: «ندرك أن القائمة التي كانت تعمل عليها الحكومة والمعارضة بدعم كل من روسيا وتركيا وإيران جاهزة بشكل عام. وسنكون جاهزين لتقديم هذه القائمة باسم الأطراف السورية للمبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في أوائل الأسبوع القادم».

وعبر لافروف عن أمله في أن يسمح ذلك بإنهاء هذه المرحلة المهمة من الجهود الأممية الهادفة إلى تحريك العملية السياسية، وبأن تتمكن اللجنة الدستورية من الاجتماع في جنيف بداية العام المقبل.

وأضاف: «في الأيام والأسابيع الأخيرة كنا نعمل بشكل نشيط في إطار مفاوضات أستانا بالتعاون مع شركائنا الأتراك والإيرانيين لمساعدة المعارضة والحكومة السورية في تشكيل اللجنة الدستورية التي يجب أن تبدأ عملها بأسرع وقت ممكن وصياغة الدستور الجديد أو إصلاح الدستور القائم وإعداد الانتخابات العامة في سورية على هذا الأساس».

وأفاد أيضاً بأن ممثلي روسيا «زاروا أنقرة ودمشق ويتجهون غداً إلى طهران».

وتابع: «ناقشت هذا الموضوع اليوم (الجمعة) مع نظيري التركي مولود تشاووش أوغلو، ويوم أمس (الخميس) أجريت مكالمة هاتفية مع نظيري الإيراني جواد ظريف».

وأول من أمس أعلنت الأمم المتحدة، في بيان أن دي ميستورا سيعقد محادثات مع مسؤولين من إيران وروسيا وتركيا في جنيف الأسبوع المقبل، بشأن «تشكيل لجنة دستورية موثوقة».

ومن المتوقع أن يطلع دي ميستورا مجلس الأمن الدولي على نتائج الجهود لتشكيل اللجنة الدستورية يوم ٢٠ كانون الأول الجاري.

وأشار البيان إلى أن المبعوث الأممي موجود حالياً في قطر، حيث من المقرر أن يجري مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش في إطار منتدى في الدوحة، ثم سيعود إلى جنيف وبعد ذلك سيتوجه إلى نيويورك لرفع التقرير أمام مجلس الأمن الدولي.

والتقى أوغلو، أمس، دي ميستورا، على هامش مشاركته في منتدى الدوحة الـ١٨ بالعاصمة القطرية، ونقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، عن مصادر دبلوماسية، أن لقاء أوغلو ودي ميستورا تناول التطورات في سورية، من دون تفاصيل إضافية.

إلى ذلك، بحث وزير الخارجية المصري، سامح شكري، مع المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي إلى سورية، فرانسوا سينيمو، آخر التطورات على الساحة السورية، وذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن الطرفين ناقشا سبل الدفع بالحل السياسي في سورية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، والجهود المبذولة للدفع بالانتهاء من تشكيل اللجنة الدستورية، وبدء عملها في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة.

نظام أردوغان: ننسق مع موسكو وواشنطن.. وأميركا للمسلحين و«الائتلاف»: ابقوا بعيدين

واشنطن: أي عملية عسكرية شمال سورية «لن تكون حكيمة».. وسندعم «الكرد»

الوطن - وكالات

حذرت الولايات المتحدة الأميركية نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أن «أي عملية عسكرية في شمال سورية لن تكون حكيمة»، وأكدت التزامها بدعم حلفائها في «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

في المقابل أكد النظام التركي أنه ينسق لعمليته العدوانية مع كل من روسيا والولايات المتحدة، بالترافق مع مواصلة تحشيد قواته على الجانب الآخر من الحدود قرب مدينتي تل أبيض بريف الرقة ورأس العين بريف الحسكة.

ومنذ أيام أعلن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده، ستطلق عملية عسكرية ضد المسلحين الأكراد في منطقة شرق الفرات «خلال أيام قريبة»، وتعهد بمهاجمة مدينة منبج في محافظة حلب حال عدم إخراج الولايات المتحدة «وحدات حماية الشعب» الكردية منها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن أمس في تصريحات صحفية على هامش منتدى الدوحة: «إننا جزء من «التحالف الدولي» ضد داعش وندعم مكافحة هذا التنظيم، ولهذا السبب نريد أن ننسق أعمالنا، وعسكريونا على اتصال وثيق مع الأميركيين وباقي أعضاء التحالف وكذلك مع الروس لتفادي أي مواجهة».

وأضاف قالن: «لدينا آلية خاصة بمنع وقوع الاشتباكات، وسيتم تطبيقها، ونحن بالتحديد سننسق العملية».

كما ذكر قالن أن أردوغان، ونظيره الأميركي، دونالد ترامب، بحثا خلال اتصال هاتفي، الجمعة، العملية المرتقبة لتركيا في المنطقة.

وقال قالن في هذا السياق: «أشار رئيسنا إلى مباعث قلقه الناجمة عن زيادة الوجود العسكري (للمسلحين الأكراد) بدعم الأميركيين».

في المقابل، أكد مبعوث الرئيس الأميركي للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش بريت ماكغورك، أن «مكالمة ترامب وأردوغان كانت بناءة ومهمة جدا».

وبحسب «سبوتنيك». أضاف ماكغورك، في حلقة نقاشية في منتدى الدوحة ٢٠١٨ أمس: «نعمل عن كثب مع تركيا للتعاطي مع مباعث قلقها على الحدود، لدينا مسؤولية كبيرة لضمان أمن حلفائنا في الناتو وأي عملية عسكرية في شمالي سورية لن تكون حكيمة».

وكان نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، أكد في تصريحات للصحفيين الجمعة، رداً على تساؤل حول التهديدات التركية بشن عملية ضد الأكراد، وقال: «نحن على صلة مع جميع الأطراف بما فيها الأكراد في سورية وغير سورية»، مشيراً إلى أنه «حتى داخل الصفوف الكردية هناك أكثر من رأي وهناك تعددية للآراء الأمر الذي يؤدي إلى شلل في المواقف».

وفي استنساخ لما حصل في عفرين قبل احتلالها من تركيا والميليشيات المدعومة منها، أبدت «وحدات حماية الشعب» استعداداً للتنسيق مع دمشق لكن فقط لصد العدوان.

ووجه قائد «وحدات الحماية»، سيبان حمو، في تصريحات صحفية «نداء إلى الدولة السورية» بضرورة العمل على «حماية حدود سورية وأرضها، ونحن جاهزون للعمل المشترك لصد تركيا».

ميدانياً، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن التحشدات التركية تواصلت على الجانب الآخر (التركي) من الشريط الحدودي لما بين نهري دجلة والفرات، بالتزامن تحضيرات من قبل الميليشيات المسلحة والمدعومة من تركيا، للمشاركة في هذه العملية التي تستهدف مناطق في شرق نهر الفرات ومنطقة منبج في القطاع الشمالي الشرقي من ريف حلب.

وأوضح «المرصد» أن هذه التحشدات تركزت مقابل مدينتي تل أبيض ورأس العين، على حين تواصل القوات الأميركية تسيير دورياتها في المنطقة الممتدة من سلوك إلى تل أبيض بريف الرقة الشمالي، على الشريط الحدودي مع الجانب التركي، وسط تحشدات من قبل «حماية الشعب» و«قوات سورية الديمقراطية – قسد» في قواعدها ومواقعها القريبة من الشريط الحدودي، تحضراً لصد أي هجوم بري.

في غضون ذلك ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن ميليشيا «جيش النخبة» و«فيلق الشام» من مكونات ما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» العاملة في محافظة إدلب ستشارك في العملية العسكرية التركية «شرق الفرات»، في حين قال الناطق باسم «الجبهة»، النقيب الفار ناجي المصطفى: إن «بعض الفصائل (الميليشيات) في «الجبهة الوطنية» لديها قطاعات في الشمال و«جيش النخبة» هو أحدها وبالتأكيد سيقوم بالمشاركة».

أحد أفراد قوات «الأسايش» الكردية في قرية الدرباسية قرب الحدود السورية – التركية (أ ف ب – أرشيف)

من جهته أكد رئيس «الائتلاف» عبد الرحمن مصطفى، دعم «الائتلاف»، للعملية العسكرية التركية، وذلك في تصريحات نشرها موقع «الائتلاف» الإلكتروني.

وفي المقابل، ذكرت وكالة «الأناضول» التركية، أنها اطلعت على رسالة بعثها مسؤولون أميركيون إلى «الائتلاف» وميليشيا «الجيش الحر»، هددوا فيه بأن «المشاركة بأي شكل في العملية تعني الهجوم على الولايات المتحدة وقوات «التحالف»، وهذا سيؤدي إلى صدام مباشر معها».

وأضافت الرسالة: «إن القوات الأميركية وقوات سورية الديمقراطية – قسد في حالة متداخلة مع بعضهما، لذلك لا يمكن مهاجمة «قوات سورية الديمقراطية – قسد» من دون استهداف قوات «التحالف» والقوات الأميركية (المحتلة) والاشتباك معهما».

وتضمنت الرسالة أيضاً عبارة: «حينما ترقص الفيلة؛ عليك أن تبقى بعيداً عن الساحة».

وكان قائد «قسد»، مظلوم كوباني أعلن، أول من أمس، استعداد مسلحيه لصد أي هجوم تركي على مناطق شرق الفرات.

وفي مقابلة مع وكالة «رويترز» قال كوباني: «نحن مستعدون لأي هجوم وسنرد بقوة وضمن مناطقنا»، مضيفاً «حتى هذه اللحظة محاولاتنا الدبلوماسية مستمرة لردع هذا الهجوم على مناطقنا».

من جانبه نشر «التحالف» بياناً أكد فيه تعاونه مع الأكراد ومواصلته عملياته في شمال شرقي البلاد.

ووفق «روسيا اليوم» قال التحالف في بيانه: «لا نزال ملتزمين بالتعاون مع شركائنا المحليين (الأكراد) لضمان هزيمة تنظيم داعش».

وأضاف: «إن أي رسائل تشير إلى تغيير موقف الولايات المتحدة من هذه الجهود خاطئة وتهدف إلى بث الفوضى».

وكان الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية – مسد»، رياض درار، أكد أول من أمس أنهم لم يتلقوا أي طمأنات من الولايات المتحدة والتحالف بخصوص منع الهجوم التركي المحتمل على مناطق شرق الفرات.